بيان جمهورية مصر العربية

أمام اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين – الدورة (٣٩)

يلقيه السيد السفير خالـد البقلي

مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية الدولية

رئيس وفد جمهورية مصر العربية

السيدة/ فاطمتا ديالو رئيسة اللجنة

حضرات السيدات والسادة المحترمين.. أعضاء اللجنة

إنه من دواعي سروري أن أترأس وفد بلادي لاستعراض التقرير الدوري لمصر وجهودها لإعمال حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ويأتي استعراض تقرير مصر أمام هذه اللجنة في سياق حرص مصر على استعادة الحوار التفاعلي البناء مع مختلف هيئات المعاهدات بالأمم المتحدة... حيث استعرضت مصر تقاريرها أمام اللجان المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والحقوق المدنية والسياسية، ومناهضة التعذيب، وحقوق الطفل... ونحن على مقربة من استعراض تقرير مصر بالجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان في يناير القادم، وقد كان هناك تأخير ملحوظ في انتظام تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات بسبب عدد من التحديات قبل العام ٢٠١٤ والتي نجحنا في تخطيها وتجاوزها.

وترحب مصر على نحو خاص باستعراض تقريرها أمام لجنتكم الموقرة.. كما تعتز بأنها كانت أول دولة تنضم لاتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم... وسبق لها أن حظيت بانتخاب أحد خبراءها في عضوية اللجنة وهو الدكتور أحمد البرعي. كما تعتز مصر بدورها التاريخي في استضافة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والعمال المهاجرين على أراضيها دون تمييز وبعطائهم الإنساني، ويساهم العمال المصريون في عدد من بلاد المهجر بجهود مقدرة في تنمية بلاد المقصد بقدر مساهمتهم في تعزيز القدرات الاقتصادية لبلادنا، إذ تُعد مصر من البلدان المصنفة باعتبارها من بلدان المنشأ والعبور والمقصد للمهاجرين والعمال المهاجرين بشكل عام.

أود التأكيد على أن النظام الدستوري والقانوني في مصر.. يعترف بالحقوق الأساسية الواردة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للأجانب على قدم المساواة مع المواطنين، فضلا عن حقوقهم في تملك وحيازة العقارات، وحق اللجوء للقضاء والتمتع بحمايته، وممارسة الأعمال التجارية.

لطالما أولت مصر مبدأ عدم التمييز أهمية جوهرية في منظومتها التشريعية. فقد نصت المادة ٥٣ من دستور ٢٠١٤ على حظر جميع أشكال التمييز، سواءً كان ذلك على أساس الدين، العقيدة، الجنس، الأصل، العرق، اللون، اللغة، الإعاقة، المستوى الاجتماعي، الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. كما اعتبرت المادة التمييز والتحريض على الكراهية جرائم يعاقب عليها القانون.

بالإضافة إلى ذلك، يجرم قانون العقوبات بشكل واضح كل من يرتكب فعلًا أو يمتنع عن فعل يؤدي إلى التمييز بين الأفراد أو ضد فئة معينة بناءً على الجنس، الأصل، اللغة، الدين، أو العقيدة، إذا ترتب على هذا التمييز انتهاك لمبدأ تكافؤ الفرص، الإضرار بالعدالة الاجتماعية، أو الإخلال بالسلم العام، مع فرض عقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما على المخالفين.

وفي هذا السياق، حرصت الدولة على اتخاذ وتنفيذ التدابير القانونية التي تضمن حماية العمال المهاجرين من جميع أشكال التمييز، حيث كفلت لهم المساواة مع المواطنين في الحقوق والحريات والواجبات العامة، باستثناء حقوق المواطنة. وبناءً على ذلك، يتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم بالحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، بالإضافة إلى الحماية القانونية وآليات الإنصاف المقررة. كما يخلو الإطار التشريعي من أي أحكام تنطوي على تمييز ضد العمال المهاجرين.

لا يقتصر مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين وغير المواطنين على الإطار التشريعي فقط، بل يمتد إلى التطبيق العملي. إذ يضمن القضاء المصري حق التقاضي للجميع دون تمييز، حيث لا تتطلب إجراءات التقاضي تحديد جنسية المتقاضين. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الجميع بحق تقديم الشكاوى العمالية لدى مكاتب العمل. وفي إطار دعم حقوق العمال، أطلقت وزارة العدل بالتعاون مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية الدليل القضائي حول معايير العمل الدولية، الذي يهدف إلى تقديم المشورة القانونية للعمال. يتضمن الدليل معلومات شاملة حول الحق في العمل، واتفاقيات حقوق الإنسان، ومعايير منظمة العمل الدولية، وأفضل الممارسات الدولية، إلى جانب التطبيقات القضائية للاتفاقيات الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق، تصدر وزارة العمل تعليمات وكتبًا دورية تُعمم على مواقع العمل والإنتاج، تهدف إلى تعريف العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بحقوقهم وآليات تقديم الشكاوى، إضافة إلى تسوية أوضاعهم القانونية، خاصة إذا كانوا من المهاجرين غير النظاميين. ويتمتع العمال الأجانب، بمن فيهم غير النظاميين، بحقوق مساوية للعمالة الوطنية، بما في ذلك الحق في تقديم الشكاوى إلى مكاتب العمل والمحاكم العمالية. كما تتاح لهم فرصة توفيق أوضاعهم القانونية دون الحاجة إلى مغادرة البلاد، بما في ذلك استخراج تصاريح عمل حتى في حال الدخول غير القانوني. وقد تم نشر هذه الأحكام على نطاق واسع في مواقع العمل والإنتاج وأماكن تجمع العمالة، لضمان وصولها إلى جميع المعنيين.

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة ... المحترمين

منذ اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتفاقية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام ١٩٩٠، شهد العالم تحولات كبيرة جعلت قضايا الهجرة أكثر تعقيدًا. فقد ارتبطت الهجرة بالعولمة، والتطور التكنولوجي، وسهولة التنقل بين الدول، مما أدى إلى تضاعف التدفقات البشرية وتعقيد التحديات المرتبطة بها.

في هذا السياق، تُعد مصر من الدول الرائدة في الالتزام بالاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والميثاق العالمي للاجئين، مما يعكس دورها كدولة مضيفة رئيسية في المنطقة. تبنت مصر نهجًا شاملاً يقوم على سياسة "عدم إقامة المخيمات"، حيث تعمل على دمج المهاجرين واللاجئين في المجتمع المحلي مع ضمان حصولهم على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والعمل.

رغم ذلك، تواجه مصر تحديات جسيمة بحكم موقعها الجغرافي في إقليم مضطرب سياسيًا وأمنيًا. تتعامل السلطات المصرية مع تدفقات مختلطة عبر الحدود تضم طالبي لجوء، ومهاجرين غير شرعيين، إلى جانب جرائم منظمة مثل تهريب المهاجرين، الاتجار بالبشر، والتعدين غير القانوني. هذه التدفقات تزيد من الأعباء الأمنية والإدارية، حيث تتطلب فرز الداخلين بشكل غير شرعي لتحديد مستحقي الحماية الدولية، فضلًا عن ضبط الحدود ومكافحة الأنشطة الإجرامية.

في ظل هذة التحديات، تستضيف مصر نحو عشرة ملايين أجنبي، سواء كانوا مهاجرين شرعيين أو غير شرعيين. وتتطبق "سياسة خارج المخيمات" والتي تتيح الاندماج في المجتمع المصري، وحصولهم على الخدمات الصحية والتعليمية على قدم المساواة مع المواطنين. كما تشملهم الحملات الصحية الوطنية لكافة المواطنين، مما يعكس التزام مصر بدورها الإنساني والريادي في معالجة قضايا الهجرة وتعزيز التنمية المستدامة.

في هذا الإطار، نود الإشارة على أن مصر تقدم خدمات الصحة لجميع المهاجرين إليها بما في ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء على قدم المساواة مع المصريين بدون تفرقة وفقاً للائحة التنفيذية للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ الخاص بتامين الأجانب المقيمين في مصر واللاجئين، وكذا القرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن. تقوم الهيئة العامة للتأمين الصحي بالكشف على وعلاج جميع القاطنين بمصر في إطار البرامج الرئاسية للصحة الخاصة بالكشف وعلاج أمراض الأنيميا والسمنة والتقزم، والبرامج الرئاسية الخاصة بالكشف على طلاب المدارس ومبادرات صحة المرأة ومبادرة القضاء على فيروس سي ومبادرة الكشف المبكر وعلاج الأمراض السرطانية وغيرها. كما يتم تقديم خدمات تنظيم الأسرة بجميع منافذ تقديم الخدمة وخلال القوافل والحملات التنشيطية للمهاجرين والوافدين والمتواجدين في مصر أسوة بالمواطنين المصريين ودون تفرقة، حيث يتم

صرف وسائل تنظيم الأسرة وتقديم الخدم مجانا، وتجدر الإشارة إلى أن يجري حالياً بحث إمكانية دمج المهاجرين واللاجئين في مشروع التأمين الصحي الاجتماعي الشامل.

بالرغم من التحديات الهائلة، تحرص الحكومة المصرية على متابعة وتحسين أوضاع العمال المهاجرين في القطاع غير الرسمي، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء العاملات في هذ القطاع ومنع أشكال الاستغلال بحقهن، فبالإضافة إلى جهود الدولة من أجل دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للدولة، تم اتخاذ العديد من التدابير العملية الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين ظروف عمل العمال المهاجرين في القطاع غير الرسمي بالتركيز على تقديم التسهيلات المالية والإدارية، والتفتيش على أصحاب الأعمال، وتعزيز حماية المرأة العاملة، وذلك على النحو التالي:

– تخفيض الرسوم المطلوبة لتوفيق أوضاع العمالة غير النظامية لتكون رمزية، بما يسهل على العمال المهاجرين تحمل التكاليف، وإصدار تصاريح عمل مؤقتة لحين استكمال عملية توفيق الأوضاع، بما يسمح للعمال بالعمل بشكل قانوني خلال هذه الفترة.

– توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل تغطية العمالة في القطاع غير الرسمي، وتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل، وتنمية الوعي بمزايا الانضمام إلى القطاع الرسمي من حيث النفاذ للشمول المالي، من خلال التعامل المصرفي وإمكانية الدخول إلى أسواق التصدير

– إتاحة العمل الحر والعمل لحساب النفس، وتشجيع الشباب على إقامة مشروعاتهم من خلال التعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتنمية مهاراتهم على مزاولة المهن الحرة وتقديم عدد من التسهيلات المالية والإدارية لمشروعاتهم

– إنشاء قاعدة بيانات محدثة للعمالة الأجنبية بما يساعد على فهم طبيعة التحديات التي تواجههم وتقديم الحماية اللازمة.

– التحقق من التزام أصحاب العمل بمنح العمال الأجانب كافة حقوقهم القانونية ومنع أي شكل من أشكال الاستغلال، وذلك عن طرق حملات جهاز التفتيش، وإحالة المخالفين إلى القضاء، مما يعزز من الردع ضد الممارسات غير القانونية. وكذلك يتم تقديم المساعدات اللازمة للضحايا.

– تلقي المجلس القومي للمرأة لشكاوى المرأة العاملة، بغض النظر عن جنسيتها، وإحالة القضايا إلى وزارة العمل لاتخاذ الإجراءات اللازمة.، بما يضمن هذا النظام سرعة التعامل مع الشكاوى ومتابعتها بجدية.

– إنشاء وحدات متخصصة في منشآت القطاع الخاص لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين في بيئة العمل، وتعمل تلك الوحدات المتخصصة على التصدي للممارسات المسيئة في أماكن العمل، بما في ذلك التحرش، وتهيئة بيئة عمل آمنة.

- تنظيم المجلس القومي للمرأة لحملات واسعة النطاق لتعريف النساء بحقوقهن وكيفية الوصول إلى سبل الإنصاف عند التعرض لأي نوع من الانتهاكات، وتشجيع النساء على الإبلاغ عن أي مضايقات أو انتهاكات دون الخوف من ردود الأفعال السلبية، مما يعزز من شعورهن بالأمان والثقة.

تجدر الإشارة كذلك إلى التطورات الأخيرة الخاصة بتعزيز وتحديث المنظومة التشريعية في مصر، وأبرزها موافقة مجلس النواب منذ أسبوعين على أول قانون وطني ينظم شئون اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر.. وينشئ القانون لجنة دائمة لشئون اللاجئين تتبع رئيس مجلس الوزراء وتكون هي الجهة المعنية بشئون اللاجئين، وعلى الأخص الفصل في طلبات اللجوء، وضمان تقديم كافة أوجه الدعم والرعاية والخدمات للاجئين بالتعاون مع شركاء التنمية، ويقر القانون بأولوية فحص ودراسة طلبات اللجوء المقدمة من الأشخاص ذوي الإعاقة أو المسنين أو النساء الحوامل أو الأطفال غير المصحوبين أو ضحايا الاتجار بالبشر والتعذيب والعنف الجنسي. ويتضمن القانون حقوقا للاجئين منها حق حمل وثيقة سفر وحظر تسليمه إلى الدولة التي يحمل جنسيتها أو دولة إقامته المعتادة، والحق في ممارسة الشعائر الدينية، وحقوق الملكية للأموال الثابتة والمنقولة وما يتفرع عنها من حقوق، والحق في التقاضي والإعفاء من الرسوم القضائية في حالات استحقاق الإعفاء، وحقوق الصحة والتعليم والعمل.

وتعكف الحكومة على إعداد مشروع قانون جديد للعمل يهدف لمزيد من حماية حقوق العمال وتم إعداد مشروع القانون الجديد بالاستعانة بخبراء منظمة العمل الدولية. وتعد الحكومة حالياً مشروع قانون العمالة المنزلية، والذي يهدف إلى تقديم الحماية والرعاية لهذه الفئة وتقنين أوضاعها وتدريبها ودمجها في سوق العمل الرسمي. وبفضل الاستثمارات الهائلة في المشروعات القومية الكبرى ومشروعات البنية التحتية فقد انخفض معدل البطالة من ١٣% في ٢٠١٤ إلى ٦,٥ % في ٢٠٢٤، وتم رفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الحكومي والخاص.

تواجه مصر عددا من التحديات المتشابكة؛ وهى تحديات التنمية الاقتصادية؛ والاضطراب السياسي والأمنى بدول الجوار الإقليمي؛ والأعباء السياسة والاقتصادية والأمنية الناجمة عن استضافة نحو عشرة ملايين مهاجر دولي ما بين أجنبي مقيم أو عامل مهاجر أو لاجئين وطالبي لجوء، والتحديات المرتبطة بالتغير المناخي ونقص المياه والغذاء.

وتسعى مصر لتوفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ، بالاضافة إلى خلق فرص العمل لأبناءها والمقيمين على أراضيها وذلك بأقصي ما تسمح به مواردها المتاحة ومع عدم كفاية الدعم المقدم من منظمات الأمم المتحدة والمجتمع الدولى للمساعدة فى تشارك الأعباء الأمر الذى بات يثقل كاهلنا كدولة ويجعله من الصعب استقبال المزيد من الوافدين.

وتتبنى مصر مبدأ واضحا يقوم على قناعة راسخة وواجبا انسانيا وإنقاذاً لالتزاماتها الدولية بالتعامل مع موضوعات العمل وحقوق العمال من منظور انه "عامل" ولا تفرق القوانين المصرية بين العامل المصرى وغيره من الجنسيات الأخرى.

ونناشد اللجنة الموقرة دعم طلبنا لدى منظمات الأمم المتحدة لتقديم المزيد من الدعم والمساندة لجهودنا فى توفير الرعاية والحماية لضيوفنا من الاجانب المقيمين فى مصر حيث ان ما يتم تقديمه غير كاف.

يظل التحدي الأكبر في ضمان استدامة الجهود المبذولة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم مرتبطًا بتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية لمواجهة الأعباء المتزايدة. ولتحقيق هذه الاستدامة، من الضروري تأمين الدعم المناسب الذي يتلاءم مع حجم التحديات، وتطوير حلول منسقة على المستويين الوطني والدولي لضمان العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، يجب التركيز على ابتكار السياسات وتطوير آليات جديدة تتواكب مع التحديات المتجددة في هذا المجال، وتشجيع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية على الانضمام إليها، وهذا ما نحرص عليه ونروج له في لقاءاتنا مع شركائنا الدوليين، باعتبارها منصة أساسية لضمان حقوق العمال المهاجرين.

وختاما.. فإننا منفتحون على الحوار التفاعلي البناء مع اللجنة.. للاستفادة من الخبرة التراكمية لأعضائها المحترمين في تعزيز السياسات والتدابير الوطنية لتعزيز وحماية حقوق جميع العمال المهاجرين.. ومعالجة القضايا والشواغل محل اهتمامنا المشترك والمرتبطة بتطبيق الاتفاقية.
وتقبلوا تحياتي وتقديري للأعضاء اللجنة
واسمحوا لي أن أقدم أعضاء الوفد المصري المشارك في المناقشات.. وهم: